مقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده حمد العارفين بفضله، وأشكره شكر العاجزين عن إحصاء فيض كرمه، وأصلي وأسلم على أفصح العرب لسانًا، وأقومهم بيانًا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين... وبعد،

فإن للشرط النحوي دورًا مهمًّا في دراسة تراكيب اللغة وأحكامها، فقد يرد هذا الشرط منسجمًا مع روح اللغة، متفقًا مع واقعها، وقد يكون غير ذلك؛ فيبدو ضد طبيعة اللغة، بعيدًا عن روحها، ربما اشترطه صاحبه لنصرة مذهب، أو اطراد قاعدة لديه، يقول ابن هشام:" فإن العرب يشترطون في باب شيئًا، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط"[1].

لذلك يحاول البحث– إن شاء الله– دراسة الشرط النحوي عند ابن مالك بين الوجوب والجواز " شروط عمل المصدر أنموذجًا، وقد اخترت ابن مالك؛ لاستقرار أبواب النحو ومصطلحاته عنده، وإذا كانت كتب النحو القديمة يشوبها شيء من غموض التعبير، أو قصور العبارة عن الوفاء بالغرض، فكتب ابن مالك تتميز" بالوضوح والسلاسة، والقدرة على الإبانة والإفصاح"[2]، كما أن لمؤلفات ابن مالك أهمية في مجال الدراسات النحوية؛ فهي تشتمل على آراء لكل النحاة السابقين لابن مالك؛ مما يجعل استخراج الشرط النحوي وملابساته فيها سهلا، وثريًّا– إن شاء الله–، وحسْب ابن مالك أنّه صاحب (الألفية) و(التسهيل) اللذين شغلا العلماء وطلابهم قرونًا طويلة وإلى يومنا هذا، وأُقيمت عليهما أوسع الشّروح والحواشي التي أغنت المكتبة النحوية.

---

[1] – مغني اللبيب، لابن هشام 741/1.

[2] – شرح التسهيل، لابن مالك 6/1.

اشتملت هذه الدراسة على مقدمة، وتمهيد، ومبحث، وخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها.

وقد اعتمدت الدراسة على عرض الشروط التي اشترطها ابن مالك لعمل المصدر، وقمت بتأصيلها، ومناقشتها، وبينت ما اعتمد عليه ابن مالك وما استدل به لقبول الشرط أو دفعه، ثم بينت رأيي.

تمهيد:

الشرط لغة:" العلامة، ومنه أشراط الساعة، والشروط في الصلاة وفي الشريعة عبارة عما يضاف الحكم إليه وجودًا عند وجوده لا وجوبًا"[3] وهو" إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه والجمع شروط"[4]

والشرط في الاصطلاح:" ما يتوقف وجود الشيء عليه، كالوضوء للصلاة"[5] وهو" تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني، وقيل: الشرط: ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجًا عن ماهيته، ولا يكون مؤثرًا في وجوده، وقيل: الشرط: ما يتوقف ثبوت الحكم عليه"[6]

واللزوم لغة:" لَزِمَ الشيءَ يَلْزَمُه لَزْماً ولُزوماً ولازَمَهُ مُلازَمَةً ولِزاماً والْتَزَمَه وأَلْزَمَه إِيَّاه فالْتَزَمَه. وَرَجُلٌ لُزَمَةٌ: يَلْزَم الشَّيْءَ فَلَا يفارِقه"[7].
واصطلاحًا:" عبارَة عَن امْتنَاع الانفكاك فَيمْتَنع فِيهِ وجود الْمَلْزُوم دُونِ اللَّازِم"[8]
والشرط اللازم معناه الواجب، والواجب لغة:" وَجَبَ الشيءُ يَجِبُ وُجوباً أَي لزمَ...، واسْتَوْجَبَه أَي اسْتَحَقَّه"[9]

---

[3] – التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني ، ص125 .

[4] – لسان العرب، لابن منظور،(شرط)، 329/7.

[5] – الكليات، لأبي البقاء الحسيني الكفوي، ص 504.

[6] – التعريفات، ص 125.

[7] – لسان العرب، لابن منظور،(لزم)، 541/12.

[8] – الكليات،159/1.

[9] – لسان العرب، (وجب)، 793/1.

واصطلاحًا:" الاقتضاء ويرادفه الاستحقاق والإيجاب...، والواجب: هو الساقط، أو اللازم، والحق أنه الثابت"[10]

الجواز لغة:" أجزته أنفذته...، وجوز له ما صنعه وأجاز له أي سوّغ له ذلك وأجاز رأيه وجوّزه: أنفذه...، وتجوز في هذا الأمر ما لم يتجوّز في غيره احتمله وأغمض فيه"[11]

والجائز اصطلاحا:" مَا يُمكن تَقْدِير وجوده فِي الْعقلِيّ، بِخِلَاف الْمحَال...، والجائز الْمُحْتَمل للوجود والعدم كقبول الطَّاعَات منا، وفوزنا بِحسن الخاتمة إِن شَاءَ الله، وسلامتنا من عَذَاب الْآخِرَة وَنَحْو ذَلِك"[12]

[10] - الكليات1/928.

[11] - لسان العرب، (جوز)، 5/327.

[12] - الكليات،341.

شروط عمل المصدر عمل فعله:

"يعمل المصدر كفعله لازمًا أو متعديًا إلى واحد فأكثر أصلًا لا إلحاقًا"[13] وقد اشترط النحاة لعمله عمل فعله الشروط الآتية:

1- أن يحذف فعله، وينوب عنه في تأدية المعنى.

2- أن يصح تقديره بـ"أن" والفعل، أو" ما" والفعل.

3- أن يكون مظهرًا.

4- أن يكون مفردًا.

5- أن يكون مكبرًا.

6- ألا يكون محدودًا.

7- ألا يتبع بتابع قبل أن يأخذ متعلقاته.

8- ألا يكون المصدر متأخرًا عن معموله.

9- ألا يكون مفصولًا عن معموله بأجنبي.

10- ألا يكون محذوفًا.

تأصيل الشروط:

اشترط ابن مالك في المصدر العامل عمل فعله أن يحذف الفعل، وينوب عنه المصدر[14]، وعنده أن العامل في المعمول هو المصدر، وليس ما ناب عنه.

يقول:" يجيء بعد المصدر الكائن بدلًا من الفعل معمولٌ عاملُه على الأصح البدل لا المبدل منه وفاقا لسيبويه[15] والأخفش[16]."[17]

- ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف، د/ فتحي بيومي حمودة،ص279، وينظر: شرح الأشموني 13 .333-332/2

14 - يقول ابن مالك: وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ ... مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّدْ كَانْدُلاَ. الألفية، لابن مالك29/1.

وقد استدل ابن مالك بالسماع لشرط حذف الفعل وإنابة المصدر عنه، ومما استدل به قول الشاعر[18]:

يَمرُّون بالدَّهْنا خفافًا عيابُهم ... ويَخرجْنَ من دارَين بُجْرَ الحقائب

على حين ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم ... فنَدْلا زُريقُ المالَ ندْل الثعالبِ

وقول الشاعر[19]:

يا قابلَ التَّوْبِ غُفرانًا مآثم قدْ ... أسْلَفْتُها أنا منها مُشْفِقٌ وَجِلُ

15- يقول سيبويه:" باب ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمارِ الفعل غير المستعمل وإظهاره وذلك قولك: سَقيًا وَرْعيًا...، وإنما يَنتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنّك قلت: سَقاك الله سَقياً، ورَعاك الله رعياً، وخيبك الله خيبة. فكل هذا وأشباهه على هذا يَنتصب. وإنَّما اختُزل الفعلُ ها هنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جُعل الحَذَرَ بدلا من احذرْ. وكذلك هذا كأنَّه بدلٌ من سَقاك اللهُ ورَعاك اللهُ، ومِن خَيَّبَك الله"الكتاب311،312/1، ويقول في موضع آخر:" هذا باب ما يَنتصب على إضمار الفِعل المتروكِ إظهارُه من المَصادر فى غير الدُّعاء من ذلك قولك: حَمْدًا وشُكْرًا لا كُفْرًا وعَجَبًا، وأَفْعَلُ ذلك وكَرامةً ومَسَرَّةً ونُعْمَةَ عَيْنٍ، وحُبًّا ونَعامَ عَيْنٍ، ولا أَفْعَلُ ذاك ولا كَيْدًا ولا هَمًّا، ولأَفعلنّ ذاك ورَغْمًا وهوانًا. فإنّما يَنتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت: أَحْمَدُ الله حمدًا وأشكر الله شُكْرا، وكأنَّك قلت: أَعْجَبُ عَجَبًا، وأُكْرِمُك كَرامةً، وأَسُرُّك مَسَرّةً، ولا أَكادُ كَيْدًا ولا أَهُمُّ هَمّاً، وأُرْغِمُك رَغْمًا. وإنّما اختُزِلَ الفعلُ ههنا لأنَّهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك فى باب الدُّعاء. كأنّ قولك: حَمْدًا فى موضع أَحْمَدُ الله، وقولك: عَجَبًا منه فى موضع أَعْجَبُ منه، وقولَه: ولا كَيْدًا فى موضع ولا أَكادُ ولا أَهُمُّ.الكتاب318/1، 319.

16 – قال الأخفش: كل مصدر قام مقام الفعل ففيه ضمير فاعل وذلك إذا قلت: سقيًا لزيد، وإنما تريد: سقى الله زيدًا، ولو قلت: سقيًا الله زيدًا، كان جيدًا، لأنك قد جئت بما يقوم مقام الفعل، ولو قلت: أكلًا زيد الخبز وأنت تأمره، كان جائزًا، كقوله: فَنَدْلًا زُريقُ المالَ ندل الثَّعالِبِ"الأصول، لابن السراج166/1، 167.

– تسهيل الفوائد، لابن مالك143/1، وشرح التسهيل، لابن مالك17.125/3

18 – البيتان من الطويل، وهما أو أحدهما لأعشى همدان في الحماسة البصرية 2/ 262، 263، ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيبويه 1/ 371، 372، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجرير في المقاصد النحوية 3/ 46، وهما في ملحق ديوان الأحوص ص215، وملحق ديوان جرير ص1021، وبلا نسبة في الإنصاف ص293، وأوضح المسالك 2/ 218، وجمهرة اللغة ص682، والخصائص 1/ 120، وسر صناعة الإعراب ص507، وشرح التصريح 1/ 331، وشرح ابن عقيل ص289، والكتاب 1/ 115، ولسان العرب 9/ 70 "خشف"، 11/ 653 "ندل".

- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل126/3، وشرح الكافية الشافية1025/2، وشرح الأشموني200/2، وحاشية الصبان430/2. [19]

وقول المرار الأسدي[20]:

أعلاقةً أمَّ الوليد بعدما ... أفنانُ رأسك كالثَّغام المُخْلِس

وكقول الآخر[21]:

أبغْيًا وظُلمًا مَن علمتم مُسالما ... وذُلّا وخوفًا مَن يُجاهركُم حرْبا

وقوله[22]:

وِفاقًا بني الأهواءِ والغيّ والوَنى ... وغيرُك مَعْنيٌّ بِكُلِّ جميل

ومنه قول الشاعر[23]:

حمدًا اللهَ ذا الجلالِ وشُكْرًا ... وبِدارًا لأمْره وانقيادا

ومما استدل به من المنثور " كقول مَن أبصر ما يتعجب منه: عَجَبًا. وكقول المعترف بالنعمة: حَمْدًا وشُكْرًا لا جحودًا ولا كُفْرًا"[24].

يتضح من كلام ابن مالك السابق أنه يشترط لعمل المصدر عمل فعله أن يحذف الفعل، وينوب المصدر عنه، وأن العامل في المعمول هو المصدر، وليس الفعل المناب

---

[20] – البيت من الكامل، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص 461؛ والأزهية ص 89؛ وإصلاح المنطق ص 45؛ وخزانة الأدب 11/ 232، 234؛ والدرر 3/ 111؛ وشرح شواهد المغني 2/ 722؛ والكتاب 1/ 116، 2/ 139؛ ولسان العرب 10/ 262 (علق)، 12/ 78 (ثغم)، 13/ 327 (فنن)؛ وبلا نسبة في الأضداد ص 97؛ ورصف المبانى ص 314؛ وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 273؛ والمقتضب 2/ 54؛ والمقرب 1/ 129؛ وهمع الهوامع 1/ 210.

– البيت من الطويل، بلا نسبة في شرح التسهيل، لابن مالك3/126.21

– البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل، لابن مالك3/126، والمساعد1/243، وحاشية الصبان2/431.

– البيت من الخفيف، بلا نسبة في شرح التسهيل، لابن مالك3/126، والمساعد2/243.[23]

– شرح التسهيل، لابن مالك3/125، 126، 127، وينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك2/661، 24 662، 663، والألفية لابن مالك1/29، وشرح عمدة الحافظ، لابن مالك2/691.

عنه، وهو مذهب سيبويه والأخفش. وقد وافق ابنُ مالك النحاة[25] في اشتراطهم لعمل المصدر أن ينوب عن فعله، يقول سيبويه[26]:" ومما أُجرى مُجرى الفعل من المصادر قول الشاعر:

يمرون بالدَّهْنا خِفافاً عِيابُهمْ ... ويَخْرُجن من دارِينَ بُجْرَ الحقائب

على حِينَ أَلْهَى الناسَ جُلُّ أُمورِهْم ... فنَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدلَ الثَّعالِبِ

كأنّه قال: أندلْ. وقال المرّار الأسديّ[27]:

أَعَلاقةً أُمَّ الولَيَّدِ بعد ما ... أَفْنانُ رأْسِكَ كالثَّغامِ المُخْلِسِ

وقال[28]:

بضَرْبٍ بالسيوف رؤوس قَوْمٍ ... أَزَلنا هامَهنّ عَنِ المَقِيلِ".

ويقول في موضع آخر:"باب ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمارِ الفعل غير المستعمل وإظهاره وذلك قولك: سَقيًا وَرْعيًا...، وإنما يَنتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه، على إضمار الفعل، كأَنّك قلت: سَقاك الله سَقياً، ورَعاك الله رعياً، وخيبك الله خيبة. فكل هذا وأشباهه على هذا يَنتصب. وإنَّما اختُزل الفعلُ ها هنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من

– ينظر: الكتاب1/115، 116،311، 312، 318، 319، والأصول1/166، 167، وتوضيح المقاصد، 25 للمرادي،2/650، وأوضح المسالك، لابن هشام2/189، وشرح ابن عقيل2/177، 178، وشرح الأشموني2/200، وشرح أبيات سيبويه، للسيرافي،1/246، وشرح التصريح، للشيخ خالد الأزهري،1/500، 501، وحاشية الصبان2/430.

– الكتاب1/115، 116.26

– سبق تخريجه في الصفحة السابقة.27

– البيت من الوافر، للمرار الأسدي في الكتاب1/116، للمرار بن منقذ التميمى في المقاصد النحوية 3/ 28 499؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه 1/260؛ وشرح المفصل4/76، وشرح ابن عقيل3/94،وشرح الأشموني 2/ 333؛ واللمع ص 270؛ والمحتسب 1/ 219.

اللفظ بالفعل، كما جُعل الحَذَرَ بدلا من احذرْ. وكذلك هذا كأَنَّه بدلٌ من سَقاك اللهُ ورَعاك اللهُ، ومِن خَيَّبَك الله"[29]

والعلة في وجوب حذف الفعل أن لا يُجمَع بين البدل والمبدل منه.[30]

يستنتج الباحث أن شرط حذف الفعل لينوب المصدر عنه في معناه وعمله شرط واجب وبه قال النحاة، وتبعهم ابن مالك.

الشرط الثاني[31]: وهو أن يصح تقدير المصدر بـ" أن" والفعل، أو بـ" ما" والفعل.

ذهب ابن مالك إلى أن تقدير المصدر العامل عمل فعله بـ" أن" والفعل، أو بـ" ما" والفعل ليس شرطًا واجبًا في عمله، ولكنه غالب فيه، وبذلك خالف ابن مالك وتبعه ابن العلج[32] في شرط وجوب تقدير المصدر العامل عمل فعله بـ" أن" والفعل، أو بـ" ما" والفعل، يقول ابن مالك:" وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاث شرطا في عمله، ولكن الغالب أن يكون كذلك"[33]

واستدل ابن مالك بالسماع عن العرب لوقوع المصدر عاملا غير مقدر بأحدها، ومنه: قول العرب: سمعُ أذني زيدا يقول ذلك[34]، وقول أعرابي: اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لغي، وقول الشاعر[35]:

– الكتاب 311/1، 312، وينظر أيضًا: الكتاب318/1، 319.29

– ينظر: شرح الكافية لابن مالك361/1،131، وتوضيح المقاصد30.651/2

– من شروط إعمال المصدر عمل فعله.[31]

– ينظر رأي ابن العلج في: المساعد، لابن عقيل،230/2.[32]

– شرح التسهيل111/3.[33]

– ينظر: الكتاب191/1، وعمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس266/1، و توضيح المقاصد842/2، وهمع [34] الهوامع، للسيوطي57/3.

عهدي بها الحيّ الجميع وفيهم قبل التفرق ميسر وندام

وقول الراجز[36]:

ورَأْى عَيْنَىَّ الفَتَى أَخاكا ... يُعْطِى الجَزِيلَ فعليكَ ذاكا

وقول الآخر[37]:

لا رغبةٌ عما رغبتِ فيه منّي فانقصيه أو زيديه

ومن أمثلة سيبويه[38]: متى ظنك زيدًا أميرًا"[39].

ومن أقوال النحاة في وجوب تقدير المصدر بأن والفعل، أو ما والفعل ما قاله ابن هشام:

" أن يصح أن يحل محله فعل مع" أنْ" أو فعل مع "ما"، فالأول كقولك:" أعجبني ضربك زيدًا"، و" يعجبني ضربك عمرًا" فإنه يصح أن تقول مكان الأول: أعجبني أن ضربت زيدًا، ومكان الثاني: يعجبني أن تضرب عمرًا. والثاني نحو:" ضربك زيدًا الآن" فهذا لا يمكن أن يحل محله" أن ضربتَ" لأنه للماضي، ولا" أن تضرب" لأنه للمستقبل، ولكن يجوز أن تقول في مكانه" ما تضرب" وتريد بما المصدرية مثلها في قوله تعالى:(بما رحبت)[40]،

---

35 – البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص 288، والكتاب190/1، وشرح أبيات سيبويه 26/1، ولسان العرب198/4(حضر)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة 650.

36 – البيت من السريع، الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص181؛ والدرر 2/ 28؛ والكتاب 1/ 191؛ والمقاصد النحوية 1/ 572؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص212؛ والدرر 5/ 249؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 398؛ وهمع الهوامع 1/ 107، 2/ 93.

37 –البيت من السريع، وهو بلا نسبة.

38 – ينظر: الكتاب1/125.38

39 – ينظر: شرح التسهيل3/111.

40 – سورة التوبة، من الآية 25، ومن الآية 118.

وقوله تعالى :(ودوا ما عنتم) [41] أي: برُحبها، وعنتكم، ولا يجوز في قولك:" ضربًا زيدًا" أن تعتقد أن "زيدا" معمول لـ ضربا"[42]

يستنتج الباحث أن شرط وجوب تقدير المصدر العامل عمل فعله بـ" أن" والفعل، أو بـ" ما" والفعل، ليس شرطًا واجبًا في عمله، ولكنه غالب فيه، وهو ما قال به ابن مالك؛ وذلك لكثرة السماع على إعماله بغير تقدير أحدهما، كما أن تأويله لا يخلو من تكلف.

الشرط الثالث[43]:

اشترط ابن مالك في المصدر العامل عمل فعله أن يكون مظهرًا، لا مضمرًا، 0وهو بذلك يوافق الجمهور، إذ يقول:" وكما ترتب عمل المصدر على الأصالة اشترط في كونه عاملًا بقاؤه على صيغته الأصلية التي اشتق منها الفعل، فلزم ذلك ألا يعمل إذا غيّر لفظه بإضمار...، فلا يقال: مرورك بزيد حسن وهو بعمرو قبيح، فيعلق المجرور بهو؛ لكونه ضمير المرور، فإنه مباين للصيغة التي هي أصل الفعل"[44]، وقد حكم ابن مالك على إعمال المصدر مضمرا في قول زهير[45]: وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ ... وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرَجَّم

---

41. – سورة آل عمران 118.

42 – شرح قطر الندى، لابن هشام، ص261–262، وينظر: الكتاب، لسيبويه،97/1، والتبصرة والتذكرة، للصيمري239/1، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص296، وتوضيح المقاصد 841/2، والمساعد على تسهيل الفوائد 230/2، وشفاء العليل، للسلسيلي،644/2، وشرح الأشموني334/2، وحاشية الصبان431/2، وهمع الهوامع، للسيوطي،45/3.

43. – من شروط إعمال المصدر.

44. – شرح التسهيل106/3، وينظر: شرح الكافية الشافية، 453/1، والمساعد226/2.

45 – البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص 18، وخزانة الأدب10/3، 119/8، والدرر244/5، وشرح شواهد المغني384/1، ولسان العرب228/12/12(رجم)، وبلا نسبة في خزانة الأدب473/10، وشرح قطر الندى262، وهمع الهوامع43/3.

بالشذوذ، وخرجه على" أن يكون التقدير: وما هو الحديث عنها، فيتعلق"عن" بالحديث، ويجعل الحديث بدلا من هو، ثم حذف الأول وترك المتعلق به دالاعليه"[46]

وإن اعترف ابن مالك بأنه" لا يخفى ما في هذا التقدير من التكلف"[47] ، فقد علل عدم إعمال المصدر مضمرًا بقوله:" وإذا أضمر المصدر لم يعمل لعدم حروف الفعل"[48]

وقد اختلف النحاة في الشرط الثالث لإعمال المصدر عمل فعله، وهو أن يكون المصدر مظهرًا، فلو أضمر لا يعمل[49] فلا يقال: ضربي زيدٌ حسنٌ وهو عمرًا قبيح، على أن عمرًا منصوب بالضمير العائد على المصدر(ضربي)، وقد نص على هذا الشرط ابن السراج، وأبو حيان[50]، والمرادي[51]، وغيرهم[52].

وخالف هذا الشرط الكوفيون[53]فـ" أجازوا: مروري بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح، فـ

(عمرو) عندهم متعلق بـ(هو)" [54]، وتبعهم الرضي[55]

وأجاز الفارسي[56] وابن جني[57] إعماله مضمرًا في المجرور، لا في المفعول الصريح.

46- شرح التسهيل، لابن مالك106/3.

47- شرح التسهيل106/3.

48- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 453/1.

49- ارتشاف الضرب، لأبي حيان، 2257/4.

50- ارتشاف الضرب2257/4.

51- توضيح المقاصد، 842/3.

52- ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، ص262، والمساعد ،226/2، وشفاء العليل643/2، وشرح الأشموني286/2، شرح التصريح، 62/2.

53- ينظر: شرح قطر الندى262، والمساعد226/2، وشرح التصريح5/2، وهمع الهوامع، 43/3، وحاشية الصبان 43/2 ، وما فات الإنصاف279.

54- الارتشاف2257/4.

55- كذا أجاز الرضي إعمال المصدر مضمرًا، ينظر: شرح الرضي على الكافية، للرضي،407/3.

استدل الكوفيون ومن تبعهم على إعمال المصدر مضمرًا بقول زهير بن أبي سلمى[58]:

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ ... وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرَجَّم

" فتعلق الجار والمجرور" عنها" بالضمير هو، أي:" وما الحديث عنها"[59]

واحتج ابن جني لإعمال المصدر المضمر في نحو: قيامك أمس حسن وهو اليوم قبيح بأمرين[60]: أنه يكفي العمل في الظرف والجار والمجرور رائحة الفعل، وأنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه.

وقد أجاب البصريون عما ذهب إليه الكوفيون بأنه: " لا يوجد في كلام العرب: يعجبني ضرب زيد عمرًا وهو بكرًا"[61]، وتأولوا قول زهير" على أن "عنها" متعلق بأعني مقدرًا"[62]، وقالوا: إن البيت" نادر قابل للتأويل، فلا تبنى عليه قاعدة"[63]

وأجابوا عما ذهب إليه ابن جني بأن المصدر يضعف" بالإضمار بزوال حروف الفعل"[64]

- ينظر رأي الفارسي في: المساعد226/2، وهمع الهوامع44/3، والارتشاف2257/4.[56]

- ينظر رأي ابن جني في: الخصائص، لابن جني 19/2-20، والارتشاف2257/4.[57]

- سبق تخريجه في الصفحة السابقة.[58]

- همع الهوامع43/3.[59]

- ينظر: الخصائص20/2.[60]

- الارتشاف 2257/4.[61]

- همع الهوامع43/3، وينظر: المساعد226/2.[62]

شرح قطر الندى، 264.[63]

- حاشية الصبان، 432/2، وينظر: شرح قطر الندى، 263.[64]

يستنتج الباحث أن شرط إعمال المصدر عمل فعله بأن يكون ظاهرًا لا مضمرًا شرط واجب، وبه قال الجمهور وتبعهم ابن مالك، وما احتج به الكوفيون وابن جني على جواز إعمال المصدر مضمرًا فقد رد بأنه" لا يوجد في كلام العرب: يعجبني ضرب زيد عمرًا وهو بكرًا"[65]، وما استشهد به الكوفيون على إعمال المصدر مضمرًا وهو قول زهير فهو نادر، قابل للتأويل؛ فلا تبنى عليه قاعدة،" ولأن الضمير وإن ناب عن المصدر إلا أنه لم يسمع عمله، وليست له صلاحيته"[66]؛ لأن المصدر يضعف بالإضمار بزوال حروف الفعل.

الشرط الرابع[67]:" أن يكون مفردًا، فإن ثُنِّي لم يجز إعماله، لا يجوز: عجبت من ضربيك زيدًا"[68]

خالف ابن مالك[69] في هذا الشرط، وسبقه ابن هشام اللخمي[70]، وابن عصفور[71].

فقد نقل أبو حيان[72] وغيره[73] عن ابن مالك أنه يجيز إعمال المصدر المجموع، إلا أني وجدت قولين لابن مالك في شرط إعمال المصدر المجموع، وهما:

- الارتشاف، 2257/4.[65]

- ما فات الإنصاف 280.[66]

- من شروط إعمال المصدر.67

- الارتشاف2257/4، وينظر: توضيح المقاصد843/3، همع الهوامع43/3، شرح الأشموني335/2.[68]

- ينظر: شرح التسهيل107/3، وشرح عمدة الحافظ 692/2.[69]

- ينظر رأي ابن هشام اللخمي في: الارتشاف2257/4.[70]

- ينظر: المقرب، لابن عصفور131/1.[71]

- ينظر: الارتشاف2257/4.[72]

- نقل السيوطي ذللك أيضًا: ينظر: همع الهوامع44/3.[73]

الأول: أن المصدر المجموع يعمل عمل فعله، يقول ابن مالك:" ولا يعمل المصغر...، بخلاف الجمع"[74]

وقد استدل ابن مالك لجواز إعمال المصدر المجموع بالسماع والقياس، أما السماع [75]، فنحو قول الشاعر[76]:

وقد وعدتك موعدا لو وفيت به مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

فنصب" أخاه" بالمصدر المجموع" مواعيد"، وقول آخر[77]:

وجربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة إلا الحزم والفنعا

فنصب" أبا قدامة" بالمصدر المجموع وهو" تجاربهم"، ومنه قول ابن الزبير الأسدي[78]:

كأنك لم تنبأ ولم تك شاهدا بلائي وكرّاتي الصنيع ببيطرا

ومنه[79]:

إن عداتك إيانا لآتية حقا وطيبة ما نفس بموعود

و قول العرب:" تركته بملاحس البقر أولادها"[80] فنصب" أولادها" بالمصدر المجموع" ملاحس".

---

[74] – ينظر: شرح التسهيل106/3، وينظر: شرح عمدة الحافظ692/2-693.

[75] – ينظر ما استدل به ابن مالك على جواز إعمال المصدر المجموع: شرح التسهيل107/3، وشرح عمدة الحافظ693/2.

[76] – البيت من الطويل، نسب لامرئ القيس؛ لأنه في ديوانه ص23، ونسب لعلقمة بن عبده التميمي في الدرر122/2، وأشعار الشعراء الستة الجاهلين26/1، والمساعد26/1.

[77] – البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص159، وتذكرة النحاة ص463، ولسان العرب261/1(جرب)، 257/8(فنع)، وبلا نسبة في الخصائص 208/2، والأشباه والنظائر294/2، وشرح الأشموني335/2.

[78] – البيت من الطويل، وهو لعبدالله بن الزبير في شرح عمدة الحافظ لابن مالك 693/2.

[79] – البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص 321.

وقد علل ابن مالك سبب قلة السماع في المصدر المجموع العامل عمل فعله بقوله:" وجمع المصدر قليل؛ فقلّت شواهد إعماله مجموعًا"[81]

وأما استدلال ابن مالك بالقياس فيقول:" فأما صيغته[82] وإن زال معها الصيغة الأصلية فإن المعنى معها باق ومتضاعف بالجمعية؛ لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررا بعطف؛ فلذلك منع التصغير إعمال المصدر وإعمال اسم الفاعل، ولم يمنع الجمع إعمال المصدر ولا إعمال اسم الفاعل"[83]

الثاني: أن المصدر المجموع لايعمل، فإن ورد عاملا يقبل ولا يقاس عليه، يقول ابن مالك:" وكذا المجموع حقه ألا يعمل؛ لأن لفظه إذا جمع غاير اللفظ المصدر الذي هو أصل الفعل، والفعل مشتق منه، فإن ظفر بإعماله مجموعًا قُبِل، ولم يقس عليه"[84]

أما من منع إعمال المصدر مجموعًا فقد احتجوا بالقياس فقالوا:" لأن تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته الأصلية التي هي أصل الفعل"[85]، وأما ما سُمع من إعماله مجموعًا فحكموا عليه بالشذوذ [86]، أو" يؤول ما ورد مما يقتضي ظاهره أنه يعمل مجموعًا"[87] " على النصب بمضمر، أي: لحست أولادها، ووعد أخاه"[88]

---

80 – ينظر: أساس البلاغة 161/2، وتاج العروس473/16(ل ح س)، ولسان العرب205/6، الخصائص 209/2، مجمع الأمثال135/1، المستقصى في أمثال العرب 25/2.

81 – شرح التسهيل107/3.

82 – أي: صيغة المصدر المجموع.

83 – شرح التسهيل 107/3، وينظر: شرح عمدة الحافظ692/2– 693، وهمع الهوامع44/3.

84 – شرح الكافية الشافية 453/1.

85 – حاشية الصبان433/2.

86 – ينظر: شرح الأشموني335/2.

87 – الارتشاف2258/4.

88 – همع الهوامع44/3.

مما سبق يستنتج الباحث تعدد رأي ابن مالك في شرط إعمال المصدر المجموع؛ فذكر في شرح الكافية أن المصدر المجموع حقه ألا يعمل، وأجاز إعماله في شرح التسهيل، واستدل لذلك بالسماع والقياس، وربما يرجع التعدد في الرأي عند ابن مالك إلى أنه قال بالرأي الأول، وهو عدم الإعمال، ثم عدل عنه في شرح التسهيل؛ ذلك لأن ابن مالك ألف شرح الكافية الشافية قبل شرح التسهيل بفترة زمنية، فلم يؤلف شرح التسهيل إلا بعد أن استقر بدمشق للتدريس فيها.

و يستنتج الباحث أن ما ذهب إليه ابن هشام اللخمي، وابن عصفور، وابن مالك من جواز إعمال المصدر عمل فعله إذا كان مجموعًا هو الراجح، وأن شرط الإفراد شرط جائز؛ لورود السماع بإعمال المصدر المجموع، فقد ذكر ابن مالك خمسة شواهد– شعرًا ونثرًا– وإن كانت الشواهد الخمسة في نظر ابن مالك قليلة ،فقد اعتبرها غيره كثيرة، فقد ذُكِر " أن استعماله كثير، وفي جواز إعماله تيسير"[89] ومعنى المصدر باقٍ ومتضاعف بالجمعية؛ لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررا بعطف.

الشرط الخامس[90]: "أن يكون مكبرًا، فلا يجوز أن تقول: عجبت من ضربيك زيدًا"[91] "ولا يختلف النحويون في ذلك"[92]

– ما فات الإنصاف 280.[89]

– من شروط إعمال المصدر عمل فعله.[90]

– الارتشاف2258/4، وينظر: همع الهوامع43/3،توضيح المقاصد842/2، شرح قطر الندى262، [91] المساعد226/2، شرح الأشموني335/2، شرح التصريح5/2.

– شرح قطر الندى262.[92]

اتفق ابن مالك مع النحاة في شرطهم لإعمال المصدر بأن يكون مكبرًا، غير مصغر، يقول ابن مالك:" ولا يعمل المصغر، فلا يقال: عرفت ضريبك زيدًا، ونحوه"[93]

وقد علل ابن مالك اشتراط عمل المصدر عمل فعله ألا يكون مصغرًا بقوله:" لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالا يلزم منه نقص المعنى"[94]

ومن علل منع إعمال المصدر المصغر" قوة جانب الاسمية بالتصغير"[95]

من ذلك يستنتج الباحث أن شرط التكبير في المصدر العامل عمل فعله شرط واجب.

الشرط السادس[96]:" ألا يكون محدودًا، فلا يجوز : عجبتك من ضربتك زيدًا"[97]
ولم يخالف أحد في هذا الشرط[98]، أما قول الشاعر[99]:

يحايي بها الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب

---

[93] – شرح التسهيل 106/3، وينظر: شرح عمدة الحافظ692/2.

[94] – شرح التسهيل 106/3، وينظر: شرح عمدة الحافظ692/2.

[95] – المساعد226/2، حاشية الصبان432/2.

[96] – من شروط إعمال المصدر عمل فعله.

[97] – الارتشاف2258/4، وينظر: المساعد228/2، شرح قطر الندى264، توضيح المقاصد 842/2،شرح الأشموني334/2، حاشية الصبان432/2، همع الهوامع43/3، شرح التصريح5/2.

[98] – ينظر: المساعد228/2.

[99] – البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر 243/5، وشرح الأشموني 335/2، وشرح قطر الندى ص263/، والمقاصد النحوية527/3.

حيث أضاف المصدر" ضربة" وهو محدود بالتاء إلى فاعله" كفيه"، ونصب المفعول به" الملا، فقد حكم النحاة بشذوذ هذا البيت. [100]

تابع ابن مالك النحاة في اشتراطهم لعمل المصدر عمل فعله ألا يكون محدودًا، يقول:" ولا يعمل المحدود، وهو المردود إلى فَعْلة قصدًا للتوحيد والدلالة على المرة"[101]، وقد علل ابن مالك منع إعمال المصدر المحدود بقوله:" لأنه غيّر من الصيغة التي اشتق منها الفعل، فلا يقال: عرفت ضربتك زيدًا، ونحو ذلك"[102]،وما ورد من المصادر المحدودة عاملا عمل فعله، كما في بيت الشعر السابق فقد حكم ابن مالك كما حكم النحاة بشذوذه، يقول:" فإن روي مثله عمن يوثق بعربيته حكم بشذوذه، ولم يقس عليه"[103]

يستنتج الباحث أن المصدر المحدود لا يعمل عمل فعله؛ لذلك فإن شرط عمل المصدر ألا يكون محدودًا شرط واجب، ولم يخالف أحد من النحاة في هذا الشرط.

الشرط السابع[104]:

اشترط ابن مالك لعمل المصدر عمل فعله ألا يكون متبوعًا قبل أخذ متعلقاته، يقول:" ولا يتقدم نعت المصدر على معموله، فلا يقال: عرفت سوقك الضعيف الإبل"[105].

---

100 – ينظر: المساعد228/2، توضيح المقاصد842/2، شرح الأشموني335/2،حاشية الصبان 432/2، همع الهوامع43/3، شرح قطر الندى264.

101 – شرح التسهيل 108/3، وينظر: شرح الكافية الشافية453/1.

102 – شرح التسهيل108/3، وينظر شرح الكافية453/1.

103 – شرح التسهيل108/3، وينظر: شرح الكافية454/1.

104 – من شروط إعمال المصدر إعمال فعله.

105 شرح التسهيل108/3، وينظر: شرح الكافية455/1.

وقد علل ابن مالك ذلك بقوله:" لأن معمول المصدر منه بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يتقدم نعت المصدر على معموله، كما لا يتقدم نعت الموصول على صلته"[106]، وما جاء ظاهره تقدم التابع على معمول المصدر ، فقد قدر ابن مالك فعلا بعد النعت، يتعلق به المعمول المتأخر، يقول ابن مالك:" فإن ورد ما يوهم خلاف ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر، فمن ذلك قول الحطيئة[107]:

أزمعتُ يأسًا مبينًا من نوالكم ولن ترى طاردًا للحر كاليأس

فالمتبادر إلى فهم سامع هذا البيت تعليق" من نوالكم" بـ" يأسا" وهو غير جائز كما ذكرت، بل يتعلق بيئست مضمرًا، فلو أخر النعت، وقدم المعمول لم يمتنع"[108]

وقد اتفق ابن مالك مع النحاة في هذا الشرط، قال أبو حيان:" ألا يتبع بتابع قبل أخذه متعلقاته، فلا يجوز: عجبت من ضربك الشديد زيدًا، ولا : من شربك وأكلك الماء، ولا: من ضربك نفسه زيدًا، ولا: من إتيانك مشيك زيدًا، فلو أخرت هذه التوابع بعد أخذ المصدر متعلقاته جاز"[109]، فلو قلت: عجبت من ضربك زيدا الشديدِ، ومن شربك الماء وأكلك، ومن ضربك زيدًا نفسِه، ومن إتيانك زيدًا مشيك، لجاز.

[106] – شرح التسهيل3/108، وينظر: شرح الكافية1/455.

[107] – البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه ص107، والأغاني2/154، وحاشية ياسين2/63، 107 وحماسة البحتري ص 166، والخصائص 3/258، والدرر5/251، وشرح شواهد المغني2/916، ولسان العرب6/230، (نسس) ، والمحتسب1/307.

[108] – شرح التسهيل3/108، 109.

[109] – الارتشاف4/2258، وينظر: الخصائص3/258، توضيح المقاصد2/843، شرح قطر الندى265، شرح الأشموني2/335، شرح التصريح2/5، المساعد2/229.

وقد استدل النحاة على هذا الشرط بالقياس وهو:" أن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول؛ فلا يفصل بينهما، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر "[110]

من ذلك يستنتج الباحث أن شرط إعمال المصدر عمل فعله وهو ألا يكون متبوعًا قبل أخذه متعلقه شرط واجب، وبه قال النحاة وابن مالك.

الشرط الثامن[111]:

"أن لا يكون مؤخرًا عنه، فلا يجوز: أعجبني زيدًا ضربك"[112]

اشترط ابن مالك لعمل المصدر عمل فعله ألا يكون متأخرًا عن معموله، وعلة ذلك عنده أن المصدر العامل كالصلة، يوافقها في منع التقدم والفصل، يقول ابن مالك:" ومعموله كصلة في منع تقديمه، وفصله"[113]، وإن جاء ما ظاهره تقدم المعمول على المصدر، فقد أضمر ابن مالك عاملا، أو عده نادرًا، يقول:" ثم قلت: ويضمر عامل فيما أوهم خلاف ذلك، أو يعد نادرًا" فنبهت بذلك على أنه قد يجيء ما قبل المصدر متعلقا به من جهة المعنى تعلق المعمول بالعامل، كقول تميم العجلاني[114]:

لقد طال عن دهماء لدّى وعذرتي وكتماني أكنى بأم فلان

وكقول عمر بن أبي ربيعة[115]:

- شرح الأشموني335/2، توضيح المقاصد843/2.[110]

- من شروط إعمال المصدر عمل فعله.[111]

- شرح قطر الندى267، وينظر: الأصول137/1، التبصرة والتذكرة، 241/1، وأمالي ابن الشجري، لابن الشجري،200/3، والمساعد232/2.[112]

- شرح التسهيل3/ 113، وينظر: شرح الكافية455/1.[113]

- البيت من الطويل، وهو لابن مقبل في ديوانه ص 334، وأمالي المرتضى173/2، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص 481.[114]

- البيت من الرمل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص 517[115]

ظنها بي ظن سوء كله وبها ظني عفاف وكرم

وكقوله[116]:

طال عن آل زينب الإعراض للتعدي وما بنا الإبغاض

وكقول الآخر[117]:

وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان

قلنا في هذه أن نعلق ما تقدم بمصدر آخر محذوف لدلالة الموجود عليه، كأنه لدّى عن دهماء لدّى، وظني بها ظني، وطال الإعراض عن آل زينب الإعراض، وبعض الحلم إذعان للذلة إذعان، ويكون هذا التقدير نظير قولهم في:(وكانوا فيه من الزاهدين) [118] أن تقديره: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، ونظير قولهم في: "أينما الريح تميّلها تملْ"[119]

أن تقديره: أينما تميلها الريح تميلها تمل، ولنا أن نجعل ما تقدم متعلقًا بنفس المصدر الموجود، إما على نية التقديم والتأخير، وإما على أن ذلك استبيح في المصدر، وإن لم يستبح مثله في الموصول المحض، وهكذا يفعل فيما أوهم الفصل"[120]

وقد علل النحاة سبب عدم تقديم معمول المصدر عليه؛" لأن المصدر المعمل عمل الفعل يقدر بأنْ والفعل، و" أنْ" حرف موصول، والصلة لا تتقدم على

---

[116] – البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص315.

[117] – البيت من الهزج، وهو للفند الزماني(شهل بن شيبان) في أمالي القالي260/1، وحماسة البحتري، ص 56، وخزانة الأدب341/3، والدرر250/5، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص38، وشرح شواهد المغني944/2، والمقاصد النحوية 122/3، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر147/6، وشرح الأشموني338/2.

[118] – سورة يوسف 20.

[119] – من الرمل، وصدر البيت: صعدة نابتة في حائر، وهو للحسام في أصول ابن السراج233/2، ولكعب بن جعيل في الكتاب113/3، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء 297/1، واللباب57/2.

[120] – شرح التسهيل113/3-114.

الموصول؛لأنهما بمنزلة كلمة، فإن شئت قدرته بأن وفعل سمي فاعله، وإن شئت بأن وفعل لم يسمَّ فاعله"[121]

وخالف في هذا الشرط الأخفش[122] وكذلك السهيلي[123] والرضي[124] فقد أجازا تقديم الظرف والمجرور على المصدر العامل، مستدلين بقوله تعالى: (لا يبغون عنها حولا) [125] ، وقوله تعالى(ولا تأخذكم بهما رأفة) [126] ، وقوله تعالى:(فلما بلغ معه السعي) [127]، وقوله تعالى:(لوليت منهم فرارا)[128]، وقد علل الرضي[129]ذلك بأمرين:

---

[121] – أمالي ابن الشجري3/200، وينظر: المساعد2/232-233.

[122] – فقد جوز الأخفش تقديم المفعول به على المصدر، نحو: يعجبني عمرًا ضربُ زيد" ينظر: المساعد2/ 233.

[123] – يقول السهيلي:" وفيه: حديثك أن أرى منه خروجا قوله(منه) راجعة على الحديث، وحرف الجر متعلق بالخروج، وإن كره النحويون ذلك؛ لأن ما كان من صلة المصدر عندهم، فلا يتقدم عليه؛ لأن المصدر مقدر بأن والفعل، فما يعمل فيه هو من صلة أن، فلا يتقدم، فمن أطلق القول في هذا الأصل، ولم يخصص مصدرًا من (أكان للناس عجبًا أن أوحينا إلى رجل منهم)يونس2، : مصدر فقد أخطأ المفصل وتاه في تضليل، ففي التنزيل ومعناه: أكان عجبا للناس أن أوحينا، ولابد للام هاهنا أن تتعلق بعجب؛ لأنها ليست في موضع صفة، ولا موضع حال، لعدم العامل فيها، وفيه أيضًا:(لا يبغون عنها حولا) الكهف18، وتقول: لي فيك رغبة، وما لي عنك معول، فيحسن كل هذا بلا خلاف" . الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام ، للسهيلي، 2/166- 167.

[124] – يقول الرضي:" وأنا لا أرى منعا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفا أو شبهه، نحو قولك: اللهم ارزقني (ولا ماخذكم بهما رأفة) النور 2، وقال: (فلما بلغ معه السعي)، :من عدوك الرباءة، وإليك الفرار، قال تعالى وفي نهج البلاغة:" نَبْوته" ومثله في كلامهم كثير، وتقدير العل في مثله تكلف" شرح الكافية للرضي ،3/406.

[125] – سورة الكهف 108.

[126] – سورة النور2.

[127] – سورة الصافات 102.

[128] – سورة الكهف18.

[129] – ينظر: شرح الكافية3/406-407.

1- أن الظرف والجار والمجرور يكفيهما رائحة الفعل.

2- أن تقدير الفعل في مثل هذه الأمثلة متكلف.

من ذلك يستنتج الباحث أن ما يشترط في المصدر العامل عمل فعله ألا يتقدم معموله عليه شرط جائز؛ لورود السماع من القرآن الكريم بجواز تقدم الظرف، والجار والمجرور على المصدر العامل.

الشرط التاسع[130]: " أن لا يكون مفصولًا عن معموله؛ ولهذا ردوا على من قال في(يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ) [131]: إنه معمول لرجعه؛ لأنه قد فُصل بينهما بالخبر"[132]

اشترط ابن مالك في المصدر العامل عمل فعله ألا يكون مفصولا عن معموله بأجنبي، يقول:" ولا يحال بينهما بأجنبي كما لا يحال بين الموصول والصلة"[133]، وقد وجه ابن مالك ما يوهم الفصل بأجنبي في قوله تعالى: (إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ) [134] بقوله:

" والوجه الجيد أن يقدر ناصب لـ" يوم" كأنه قيل: يرجعه يوم تبلى السرائر"[135]

والعلة في منع إعمال المصدر المفصول أن المصدر مقدر بحرف مصدري وفعل، وهما صلة وموصولها، فكما لا يفصل بين الصلة والموصول لا يفصل بين المصدر العامل ومعموله"[136]

---

130 - من شروط إعمال المصدر عمل فعله.

131 - سورة الطارق9.

132 - شرح قطر الندى267، وينظر: إعراب القرآن، للنحاس، 200/5، الإيضاح، للفارسي، 156/1، المساعد 233/2، شفاء العليل648/2، شرح التصريح5/2.

133 - شرح الكافية الشافية لابن مالك455/1، وينظر: شرح التسهيل114/3.

134 - سورة الطارق 8-9.

135 - شرح الكافية الشافية 456/1، وينظر: شرح التسهيل114/3.

136 - ينظر: الخصائص206/3، المساعد233/2، شرح الكافية للرضي406/3.

وقد علق ابن الشجري على قول الشاعر[137]:

ليت شعري إذا القيامة قامت ودعا بالحساب أين المصيرا

بقوله:" فإن المصير منصوب بالمصدر[138]، وأين: خبر مبتدأ محذوف، تقديره أين هو، وقد أساء بشيئين، بحذف المبتدأ، وبالفصل بين شعري ومعموله بأين، وهو أجنبي، ولو أعطي الكلام حقه قيل: ليت شعري المصيرَ أين هو؟"[139]

ومن ذلك يستنتج الباحث أن شرط إعمال المصدر عمل فعله وهو ألا يكون مفصولا عن معموله بأجنبي شرط واجب؛ لأن المصدر ومعموله كالصلة والموصول، ولا يفصل بين الصلة والموصول بأجنبي، وهو ما قال به النحاة وابن مالك.

الشرط العاشر[140]: " ألا يكون محذوفًا"[141] ؛" لأنه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وإبقاء البعض"[142]

خالف ابن مالك الجمهور، وتابع الفارسي في إجازته حذف المصدر، وإبقاء ما تعلق به، يقول:" وما ذهب إليه الشيخ أبوعلي هو الصحيح، لا ما ذهب إليه من منع حذف المصدر مطلقًا، فإن حذفه إذا قويت الدلالة عليه وارد في الكلام الفصيح، كقوله تعالى:(قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) [143] أي: وصد عن سبيل المسجد الحرام، وإخراج أهله منه أكبر عند الله، فحذف صد عن سبيل المسجد

– البيت من الخفيف، بلا نسبة في كتاب الشعر ص 314، وأمالي ابن الشجري46/1.[137]

– وهو قوله" شعري".[138]

– أمالي ابن الشجري46/1– 47، وينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب، للفارسي، ص314، شفاء العليل648/2.[139]

– من شروط إعمال المصدر عمل فعله.[140]

– شرح قطر الندى266، وينظر: شرح الكافية للرضي406/3، همع الهوامع46/3.[141]

– شرح الكافية للرضي 406/3، وينظر: همع الهوامع46/3.[142]

– سورة البقرة217.[143]

لدلالة مثلهما من قبل عليهما...، ومن حذف المصدر وبقاء ما يتعلق به قول الشاعر[144]:

لَصَوْنُكَ مَن تعولُ أعمُّ نفعا ... لهم عن ضَلّةٍ وهوى مُطاعِ

ومثله[145]:

المنُّ للذَّمِّ داعٍ بالعطاء فلا ... تَمْنُنْ فتُلْفى بلا حمدٍ ولا مال

فعن من البيت الأول متعلق بصون محذوف، وبالعطاء من البيت الثاني متعلق بمَنّ محذوف، والمحذوفان بدلان من الموجود من، فاستغني بمعمول البدل، كما استغنى في الآية بمعمول المعطوف"[146]

وقد خالف الفارسي[147] ، والأنباري[148] ، والعكبري[149]، وأبوحيان[150]، فقد أجازوا حذف المصدر وبقاء معموله، في قوله تعالى: (هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ) [151] فيمن قرأها [152]بالتاء(هل تستطيع ربك) على أن التقدير: هل تستطيع سؤال ربك، فحذف المصدر، وبقي معموله، وهو(أن ينزل).

- البيت من الوافر، ولم أقف على قائله.[144]

- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني2/217.[145]

- شرح التسهيل 2/256.[146]

- ينظر: الحجة، للفارسي، 3/273، و شرح التسهيل 2/255.[147]

- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، 1/310.[148]

- ينظر: إملاء ما من به الرحمن، للعكبري، 1/232.[149]

- ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان 4/410.[150]

- سورة المائدة 112.[151]

- قرأ الكسائي وحده بالتاء وإدغام اللام، ينظر: السبعة249، وإعراب القراءات السبع وعللها1/150، [152] والحجة 3/373.

يستنتج الباحث أن شرط عمل المصدر وهو عدم حذفه شرط واجب؛ وذلك لأن المصدر عامل ضعيف؛ لأنه محمول في العمل على الفعل، ولو حذف المصدر وبقي العمل لم يكن للفعل أثر في العمل، كما أن المصدر مقدر بأن والفعل أو ما والفعل غالبا، وهو مشبه بالصلة والموصول، فكما لا يصح أن يحذف الموصول وتبقى صلته، لا يصح أن يحذف المصدر ويبقى متعلقه، كما أن ما استدل به ابن مالك يمكن تعليق الجار والمجرور بفعل محذوف يدل عليه المصدر، ويمكن أن يحمل على الفصل بين المصدر ومعموله،فـ" عن ضلة" يكون متعلقًا بـ"لصونك" و" بالعطاء" متعلقًابـ" المن"، فالفصل بالجار والمجرور له نظائر في اسم الفاعل واسم المفعول، وحذف المصدر العامل يحتاج إلى تقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى بالقبول.

خاتمة

من دراسة شرط إعمال المصدر عند ابن مالك توصل الباحث إلى النتائج الآتية ولعل أهمها:

– تابع ابن مالك الجمهور في كثير من الشروط النحوية، مثل: شرطهم وجوب إعمال المصدر ظاهرًا، لا مضمرًا، وكذلك وجوب كونه مكبرًا، وألا يكون محدودًا، وألا يتبع بتابع قبل أن يأخذ متعلقه، وألا يكون متأخرًا، وألا يكون مفصولا عن معموله، إلا أن ذلك لم يمنع مخالفته لهم؛ فقد خالفهم في إجازته إعمال المصدر المجموع.

وخالفهم حين أوجبوا تقدير المصدر العامل بأن والفعل أو ما والفعل، فقد قال أن ذلك غالب فيه وليس واجبا، كما أنه خالف الجمهور، وتابع الفارسي في إجازته حذف المصدر، وإبقاء ما تعلق به، يقول:" وما ذهب إليه الشيخ أبوعلي هو الصحيح، لا ما ذهب إليه من منع حذف المصدر مطلقًا"[153].

[153]- شرح التسهيل 256/2.

– تعدد الرأي النحوي عند ابن مالك كان ظاهرًا حين منع إعمال المصدر المجموع في شرح الكافية الشافية ، فالمصدر المجموع عند ابن مالك لايعمل، فإن ورد عاملا يقبل ولا يقاس عليه، يقول ابن مالك:" وكذا المجموع حقه ألا يعمل؛ لأن لفظه إذا جمع غاير اللفظ المصدر الذي هو أصل الفعل، والفعل مشتق منه، فإن ظفر بإعماله مجموعًا قُبِل، ولم يقس عليه"[154]، ثم نجده يعدل عن هذا الرأي في شرح التسهيل، ويجيز إعماله مجموعا، يقول ابن مالك:" ولا يعمل المصغر...، بخلاف الجمع"[155]، وربما يرجع التعدد في الرأي عند ابن مالك إلى أنه قال بالرأي الأول، وهو عدم الإعمال، ثم عدل عنه في شرح التسهيل؛ ذلك لأنه ألّف شرح الكافية الشافية قبل شرح التسهيل بفترة زمنية، فهو لم يؤلف شرح التسهيل إلا بعد أن استقر بدمشق للتدريس فيها.

–اهتم ابن مالك بالسماع، فاستدل بآي القرآن، وما صح عن العرب، كما استدل بالقياس كثيرًا.

–كما اهتم ابن مالك بالعلة اهتمامًا كبيرًا، فعلل ابن مالك لما يقتضيه الشرط ، فلا يخلو شرط عنده إلا ويذكر علته.

[154]- شرح الكافية الشافية 453/1.

[155]- ينظر: شرح التسهيل106/3، وينظر: شرح عمدة الحافظ692/2-693.

المصادر والمراجع:

1- الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1375هـ= 1955م.

2- الأنباري (أبو البركات)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبدالحميد طه، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ= 1980م.

3- بدر الدين بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1420هـ= 2000م

4- الجرجاني(علي بن محمد الجرجاني الحنفي)، التعريفات، ضبطه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1403هـ=1983م.

5- ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية ، 2007م

6- أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ= 1998م.

- البحر المحيط، عناية: عرفات حسونة وزميله، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

7- خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود،62/2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ=2000م.

8- الرضي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي،ط2، 1996م.

9- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: د/ عبدالحسين الفتلي، 162/1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1407هـ.

10- السلسيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، دراسة وتحقيق: د/ الشريف عبدالله البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1406هـ= 1986م.

11- السهيلي، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، الناشر : دار إحياء التراث العربي، بيروت ، 1421هـ/ 2000م.

12- سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408= 1988م

13- السيرافي(أبو سعيد)،شرح أبيات سيبويه، تحقيق: د/ محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1394هـ- 1974م.

14- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، 1418هـ=1998م.

15- ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، جُمِعَ بمكتبة الخانجي1، 1413هـ= 1992م

16- الصبان(محمد بن علي)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر.

17- الصيمري، التبصرة والتذكرة، تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، 1402هـ= 1982م.

18- ابن عصفور، المقرب، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، 1392هـ= 1972م.

19- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ- 1980م.

- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق:د/ محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق،1400هـ= 1980م.

20- العكبري، إملاء ما من به الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1399هـ= 1979م.

21- الفارسي، الإيضاح، تحقيق ودراسة: د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط2، 1416هـ= 1996م.

- الحجة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، 1413هـ.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق وشرح:د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408= 1988م.

22- د/ فتحي بيومي حمودة ، ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف.

23- الكفوي (أبو البقاء الحسيني الكفوي الحنفي)، الكليات، ،تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

24- ابن مالك، ألفية ابن مالك، دار التعاون.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ - 1967م.
- شرح التسهيل، تحقيق:د/ عبدالرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري،692/2، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ=1977م.

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1420هـ= 2000م

25- المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق:د/ عبدالرحمن علي سليمان،842/3، دار الفكر العربي، القاهرة، 1422هـ=2001م.

26- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت،ط3، 1414هـ.

27- النحاس(أبو جعفر)، عمدة الكتاب، بعناية: بسام عبدالوهاب الجابي، دار ابن حزم، 1425هـ- 2004م.

28- النحاس، إعراب القرآن، تحقيق: د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط2، 1405هـ= 1985م.

29- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط11، 1383هـ=1963م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط6، 1985م..